

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم
البدلات والأجور والمكافآت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن استثناء
القائمين بالتدريس بوزارة التربية والتعليم من أحكام القرارات الجمهورية
الخاصة بالأجور الإضافية ؛

قرر :

مادة ١ - مد بمواد الثلاث سنوات الدراسية المنصوص عليها في المادة
الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٢ لسنة ١٩٦٩ عامين آخرين
ابتداء من تاريخ انتهاء العمل بالقرار المذكور .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر براسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩١ (٥ سبتمبر سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٥٣ لسنة ١٩٧١

بنقل منشأة استاندرد سينشري إلى المؤسسة المصرية العامة
للسلع الهندسية والمعادن والكيمويات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون
رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد
رؤوس أموال المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٩ لسنة ١٩٧٠ في شأن الأنحة
التنفيذية لقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

قرر :

مادة ١ - تنقل منشأة استاندرد سينشري التابعة للشركة العربية للتجارة
الخارجية (إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للتجارة) إلى المؤسسة
المصرية العامة للسلع الهندسية والمعادن والكيمويات التابعة لوزارة
التعدين والتجارة الداخلية .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٤٢ لسنة ١٩٧١

بالتعيين في وظيفة معاون نيابة بالنيابة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن المجلس الأعلى للمهنيات
القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تعيين وترقية أعضاء الهيئات
القضائية ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين كل من السيدين الموضع اسمهما فيما بعد في وظيفة
معاون نيابة بالنيابة العامة :

(١) مصطفى سلامة محمد سلامة .

(٢) علي أحمد شكيب .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القرار ما

مدر براسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩١ (٥ سبتمبر سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٧١

بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ١١٧٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن
استثناء القائمين بالتدريس بوزارة التربية والتعليم من أحكام
القرارات الجمهورية الخاصة بالأجور الإضافية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت
التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور
الإضافية المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٧ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور
الإضافية ؛